الحكم الراشد ودورة في حماية البيئة

أ.م.د. سامي حميد عباس الجميلي
جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد- الفلوجة

الملخص

تعاني العديد من دول العالم من مشكلة خطيرة باتت تشغل فكر العديد من البشر. الا وهي مشكلة سوء استخدام الموارد المتاحة واستنزاف المقومات الاساسية فيها . حيث تمثل هذه المشكلة احد اهم التحديات الكبرى التي يواجهها عالمنا المعاصر بمالها من اثار اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة . وهذا ما دعا العديد من الدول التي تتمتع بمقومات متعددة كفيلة بانطلاقة جادة لزيادة النمو وحل الكثير من المعوقات ذات الابعاد المختلفة وزيادة استغلال الموارد المتاحة استغلالاً رشيداً عقلانياً في اطار فلسفة الحكم الراشد الذي يتعلق بالعديد من هذه السياسات وان مصطلح الحكم الراشد كنقطة بدء جاءت لبلورة التسيير الفعال على مختلف المستويات وهو يعكس في الوقت الراهن العديد من المفاهيم والمعاني ويستخدم في العديد من التخصصات العلمية كالعلوم الاقتصادية والادارية والسياسية وكذلك في التنمية المستدامة . وقد وجدنا ان هناك تباين في انتساب اصل مصطلح الحكم الرشيد الاان هناك تقارب كبير في تعريفه فهناك من يرى على انه الحاكمية وهناك من يراه الحكم الرشيد . وعليه فلابد من الاستفادة من الحكم الراشد لحل المشكلات الناتجة عن العولمة اذن لابد من الانفتاح على العالم الخارجي واقامة علاقات تعاون دولي حيث اصبح موضوع الحكم الراشد وحماية البيئة لاجل التسيير الاقتصادي الفعال موضوعاً مهماً بحيث لايمكن ان يكون موضوع اليوم وانما من المواضيع المستقبلية فقد ساد الاعتقاد بان النشاط الاقتصادي يعد المصدر الاساسي لتلوث البيئة وتدمير الموارد .

Abstact

Many States have suffered from a sever problem, that is the misused of the available resources, This Considered As one of important challenge facing the modern. That is because of its economical, social and environmental effects. This situation enforces many states to tray to solve problems related to this and to use these resources rationally. The term of Rational Rule as a start comes to focus on the effective role on all level. This term reflects, in these days, many meaning and used on different sciences such as economical, managerial and political sciences. This term is also used on the sustainable development. On conclusion we in this research find that there are differences in theoriginality of the term while, there is a general agreement on the definition of it. We conclude that we should take advantage of the use of this term on solvinc a globalization problems .In these days, the use of rational rule and the environmental protection in order to gain an effective economical achievement considered as a very important topic which need more studt and future research.

المقدمة

تعد مشكلة سوء استخدام الموارد المتاحة واستنزاف المقومات الأساسية فيها من أهم المشكلات التي يواجهها عالمنا المعاصر في سعيه لإيجاد حل جذري لهذه المشكلة التي باتت تشغل فكر الملايين من البشر والتي حملت العديد من المهتمين على رصد ظواهر هذه المشكلة وتقييم إبعادها وترشيد استخداماتها ومعالجة التدهور الذي يحدد قدرتها على التجدد والبقاء ويلاحظ اليوم أن الموارد المتاحة للمجتمع الإنساني أكثر محدودية من أي وقت مضى بينما التحديات التي تواجه الدول النامية وعلى وجه الخصوص الدول العربية تزداد بدورها تعقيدا وتدهورا لذا فأن المتعاملين بدأوا بالبحث الاستنباطي لكثير من الأفكار الجديدة التي يمكن أن تؤدي إلى إيجاد موارد متعددة كفيلة بضمان السير العادي للدول وتبعا لذلك ضمان حد من المخاطرة الاستراتيجية تجاه العالم الخارجي من واقع العولمة التي أفرزت الكثير من الآثار ذات النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهكذا فقد أعطت الدول العربية في إطار فلسفة الحكم الراشد نفسا"من التجديد وذلك بإعطاء المجتمع حركية جديدة من إطار الشفافية والمساءلة .

إن الحكم الراشد يتطلب عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في خدمة التنمية وان بروز وشفافية الحكم الراشد بشكل احد الأحداث الملاحظة في التطور الحديث للرأسمالية والتي جاءت للتقليص والتحكم في إفراط طرح ادم سمث A-S دعه يعمل دعه يمر let himpass let him work وقد ثبت عمليا" أن العديد من التجارة في العالم قد برهنت على أن نجاح التنمية مرهون بوجود اقتصاد فعال ونظام حكم راشد في حين أن المعطيات الحالية في الدول النامية ومنها الدول العربية تظهر أن الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية عميقة فقد تأثرت الدول العربية نسبيا بالتحولات العميقة التي يعيشها العالم بفعل ظاهرة العولمة وتجلى ذلك من خلال مشاكل الفقر والبطالة واستنزاف الموارد وتدمير البيئة 00الخ

من هذه الاستقراءات الواقعية تستطيع ان تضع التساؤل الآتي :

هل توجد أمكانية لتحقيق تنمية مستدامة في الدول العربية في ظل الكثير من القيود سواء المالية او المادية ؟ وهل يمكن للاقتصادات العربية بهيكلتها الحالية ايجاد تصور وتطوير لنموذج حكم ذو منحى شعبي ديمقراطي ؟ ولأجل الإلمام بالموضوع فقد قسمت الدراسة إلى محورين :

المحور الأول يتناول الإطار النظري للتنمية المستدامة والحكم الراشد ، أما المحور الثاني يستعرض تحليل اثر الحكم الراشد في حماية البيئة.

<u>المحور الأول</u> : الإطار النظري للتنمية المستدامة والحكم الراشد :

تمثل قضية التنمية اليوم احد ابرز واهم القضايا التي تواجه الإنسان إذ أن العالم لايبدو انه يتجه صوب مستقبل مستدام وإنما في اتجاه مجموعة متنوعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتلة ومنذ مؤتمر ستوكهولم المتعلق بالبيئة البشرية الذي انعقد في بداية السبعينات بدأ العالم يعترف بأن مشكلات البيئة لاتنفصل عن مشكلات الرفاه البشرى ولاعن عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام (أديب، 2002، ص3) فالتلف والتهديم الذي أصاب ويصيب البيئة ماهو إلا نتيجة لعدم الاكتراث في الكثير من الفعاليات والأنشطة التي يقوم بها البشر(الجابري، 2001، ص14).

وكما هو معروف أن التنمية المستدامة تسعى إلى تلبيه حاجات وطموحات الحاضر من دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها (عارف، 1989، ص83). وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من مناهج التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعة ونوعيتها (اديب، 2002، ص3) .

وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على ان التنمية ينبغي ان تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وقد قبلت فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها وتم اقرارها على صعيد واسع الا انه تبين ان ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية يعتبر مهمة اصعب نظرا لان الامم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لاترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة ورغم ذلك يعتبر مؤتمر الامم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية جهدا" ذو أهمية كبيرة في اتجاه الاهتداء إلى أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة والشروع في عملية التغيير التي تحتاج اليها التنمية المستدامة ، وقد انعقد في هذا الإطار عام 1992 في ريودي جانيرو بالبرازيل اول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية اطلق عليه((قمة الارض)) وقد حضرته 168 دولة وقد اعتمد المؤتمر جدول اعمال بشأن حماية البيئة كما تم توصيف العواقب السياسية والاقتصادية المترتبة عن

الاستمرار في تدمير البيئة وبالرغم من الاعلام الكبير لهذا المؤتمر الا ان النتائج المحسوسة لحماية الطبيعة ومعالجة المشاكل المتعددة المترتبة عن تدهور البيئة كانت متواضعة .

وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على ان التنمية ينبغي ان تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الاتفاق على الاغراض العسكرية وامن الدولة الى الانفاق على احتياجات التنمية اذن يمكن القول ان الحكم الراشد هو ضمن أشياء اخرى كالمشاركة والديموقراطية والشفافية ولابد من اعطاء بعض المفاهم للحكم الراشد . ان مصطلح الحكم الراشد ظهر في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني عام 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير وقد عرفة البنك الدولي عام 1992 بأنه الطريقة التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية التنمية 0اما fraucois Xavier merien فقد عرف الحكم الراشد على انه يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث ان الجماعات من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات 0

وهناك تعريف ينص على ان الحكم الراشد هو مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لأعانة ومساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير وبطريقة شفافة وفي اطار هدف المساءلة على اساس قاعدة واضحة وغير قابله للانتقادات على ان تساهم في ذلك كل الاطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير والتي اصبحت من المتطلبات المثلى في كل المحيطات الاقتصادية والتي لاتستبعد أي عنصر من النشاط الانساني ، وكما هو معروف فأن الحكم الراشد هو الحكم الصالح الذي جاء لتصحيح اخطاء الدولة الحديثة واخيرا فأن الحكم الراشد هو مجموعة الاساليب التي يقوم بها الافراد والمؤسسات لغرض تسيير اعمالهم بطريقة توافقية بين المصالح المختلفة 0

وفي تجسيد فلسفة الحكم الراشد لابد من ان يتضمن دوما" العناصر الاساسية الاتية :

1- التركيز على الانسان : حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي الى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي 0
2- الانصاف او العدالة وهناك نوعان من الانصاف الاول انصاف الاجيال البشرية التي لم تولد بعد وهي التي لاتؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية 0اما الانصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم الذين لايجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخبرات الاجتماعية والاقتصادية 0
3- المسؤولية الفردية والجماعية 0
4- المشاركة في اتخاذ القرار : ان التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج الى مشاركة من تمسهم القرارات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها وذلك لسبب عملي هو ان جهود التنمية لا تشترك الجماعات المحلية وكثيرا ما يصيبها الإخفاق لذلك فأن اعتماد النمط الديموقراطي الاشتراكي في الحكم بشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل(اديب، 2002، ص3).

ويعد الحكم الراشد ضمانا لتوفر الشروط اللازمة للحصول على نمو هام يستفيد منه المحتاجين ويضمن التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض 0

اذا لايجوز اغفال أهمية البعد الاقتصادي حيث يمثل احد أهم المحاور واليات حسم الحكم كخطوة علىطريق التحول الديمقراطي حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي وانما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات وذلك عبر إصلاحات هيكلية .

المحور الثاني : تحليل اثر الحكم الراشدفي حماية البيئة

لقد أدرك المختصون في مجال البيئة وجود بعض الاختلالات في بعض النظم البيئية والتي أدت الى ظهور العديد من المشكلات والتي انعكست سلبا" على حياة الانسان والكائنات الأخرى(عبد ربه، 2003)، لقد كان فيما مضى ربط قضايا البيئة بالتنمية والنمو الاقتصادي اما الان وبعد ان اتضح وعلى نحو لايقبل الشك عمق هذا الترابط فان النظرة العابرة المجردة من تعقيدات المفاهيم البيئة الى البيئة الطبيعية ومواردها المنظورة بمكوناتها المتعددة تتناقض مع استمرار التنمية لقد امكن اعتبار مفهوم الادارة البيئة امتدادا لمفهوم الادارة العام وخاصة عند تطبيقة في مجالات معينة كالإنتاج والبشر والمال وعند التنفيذ فهو يعتمد على اساليب الادارة التقليدية المعروفة لتحقيق اهداف محددة 0 وبالتالي تقييم الاداء ثم تصحيح المسار في الجوانب المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الاهداف وتحديد خطوط السلطة والمسؤولية ومراكز اتخاذ القرار والاهداف البيئية لتنمية البيئة والحفاظ عليهاودعم العلاقات البيئية مع الدول والمنظمات الدولية لهذا يتعين ان تدخل الاعتبارات البيئية في قلب الجهود الموجهة للتنمية .

يسفر ذلك عن مفهوم جديد للتنمية والنمو الاقتصادي وهو المفهوم الذي تتضمنه فكرة التنمية المتوازنة . فالبيئة والتنمية ليست تحديين منفصلين بل متلازمان بشكل لا فكاك له ولا يمكن للتنمية ان تقوم على قاعدة من موارد بيئية وزراعية كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حسابه تكاليف تدمير البيئة.فالاقتصاد لا يعني انتاج الثروة فقط كما لا تعني البيئة المحافظة على الطبيعة فحسب بل ان كلاهما يرتبط بصورة متساوية بتحسين مستقبل الجنس البشري ونتيجة لزيادة المشكلات البيئية وتأثيراتها السلبية وتفاقم الأضرار الناتجة عنها فقد تغيرت العلاقة بين الاقتصاد والبيئة حتى ساد الاعتقاد بان النشاط الاقتصادي ونموه كما ونوعا يعد من المصادر الأساسية لتلوث البيئة وتدمير الموارد الطبيعية خاصة عند عدم ادراج التكلفة الاجتماعية البيئية عند اتخاذ القرارات الخاصة او العامة وما يتبع تلك القرارات من تاثير سلبي على الموارد وعلى البيئة (عبد ربه.، مصدر سابق ، ص) . وقد صاحب هذا التحول في العلاقة ما بين الاقتصاد والبيئة تزايدا في الوعي البيئي في كل من البلدان الغنية والفقيرة فقد كان الشغل الشاغل هو كيفية تحقيق تنمية اقتصادية باقل قدر ممكن من التلوث والاضرار البيئية.أي ان هناك نظرة جديدة للحكم الراشد بمعنى انه يسعى الى ايجاد مدخل جديد تتوجه جميع الشعوب عن طريقه نحو نمط من التنمية يجمع مابين الانتاج وحماية الموارد وتعزيزها لان الحكم الراشد يمثل مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لمساعدة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف في اطار هدف المساءلة على اساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد احيانا كون كل الاطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك أي في مجال التسيير.حيث أصبح موضوع الحكم الراشد وحماية البيئة لاجل التسيير الاقتصادي الفعال موضوعا مهما بحيث لايمكن ان يكون موضوع اليوم فقط وانما من المواضيع المستقبلية ومع تفاقم حدة المشكلات البيئية وتعاضم الاضرار الناتجة عنها فقد تغيرت العلاقة بين الاقتصاد والبيئة حتى ساد الاعتقاد وكما اوضحنا بان النشاط الاقتصادي يعد المصدر الاساسي لتلوث البيئة وتدمير الموارد . فقد صاحب معظم العمليات التنموية خروج من النص البيئي فالتنمية في هذا العصر يتم على حساب البيئة وبالتالي على حساب الاجيال القادمة (المصري ، 2002 :30) . ومع تعاظم

اهتمام كافة المجتمعات البشرية بالبيئة فقد ادى ذلك الى ظهور منظمات عالمية حكومية وشعبية وتبني التعليمات الدينية والممارسات الاجتماعية التي تؤكد على ضرورة التقتين ومن هذه المنظمات منظمة السلام الاخضر التي اعلنت الى انه بحلول عام 2080 فان مانهاتن وشنغاي ستختفيان تحت سطح الماء وسيحدث ذلك نتيجة ارتفاع درجة حرارة الارض وذوبان الغطاء الجليدي في القطب الشمالي مما سيتسبب بدوره في ارتفاع منسوب مياه البحر يصل الى اكثر من خمسة امتار وبالتالي الى اغراق المناطق الساحلية واحزاب الخضر المعارض للتنمية على النمط الغربي.

السؤال الحاسم هنا هل يمكن للانسان ان يستمر في تجاهله للتدمير الذاتي الذي يباشره منذ فترة من الزمن عبر اعتماد انماط اقتصادية متوحشة تدمر الكائنات الحية والبيئية بكل ابعادها؟ان الدمار البيئي وما نتج عنه من مشاكل بيئية ادى الى ايقاض الوعي البيئي العالمي وفي خلق وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة تدعى برنامج الامم المتحدة للبيئة ومقرها في نيروبي تتولى عقد عددا من المؤتمرات المتعلقة بحماية البيئة اهمها مؤتمر قمة الارض في ربودي جانيرو كما اشرنا اليه من قبل .من هذا كله يظهر لنا مفهوم جديد للتنمية الا وهو التنمية البيئية حيث كان المفهوم السائد هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي التنمية ذات البعد الاجتماعي اما المفهوم الجديد فهو ذات بعد بيئي يستند الى مفهوم التنمية المتجددة او المستدامة.

اذا التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم والتي تحقق التوازن بين الانظمة الثلاث (البيئي، الاقتصادي والاجتماعي).

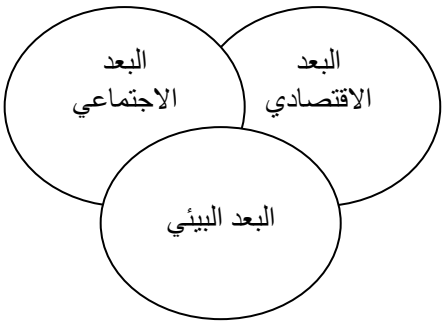

فان عدم التوازن بين العناصر الثلاث قد يسفر عن فشل تحقيق حماية البيئة بسبب تعرض واحد او اكثر من المجالات للاخفاق.لان هناك ارتباط وثيق بين هذه الابعاد الثلاث . فالاجراءات التي تتخذ في احدهما من شانها تعزيز الاهداف في بعضها الاخر.ومن ذلك مثلا ان الاستثمار الضخم في راس المال البشري ولاسيما فيمابين الفقراء. يدعم الجهود الرامية الى الاقلال من الفقر والى الاسراع في تثبيت عدد السكان والى تضييق الفوارق الاقتصادية والى الحيلولة دون المزيد من التدهور للاراضي والموارد والى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام المزيد من التكنولوجيات الناجحة في جميع البلدان.

فالاستدامة تتطلب تغييراً تكنلوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من انبعاث الغازات ومن استخدام الموارد كما يتطلب تغييراً تكنلوجيا سريعا في البلدان النامية وعلى وجه الخصوص الدول العربية لتفادي تكرار اخطاء التنمية وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي احدثته البلدان الصناعية فالتحسين التكنلوجي هو

بدوره امر هام في التوفيق بين اهداف التنمية وقيود البيئة.وتتطلب التنمية المستدامة تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة ولن يتأتى ابدا بدون قيادة رشيدة (حكم راشد) وجهود متصلة ونضالات مستمرة من طرف القوى العاملة والشعوب المقهورة.ان الحفاظ على الموارد يساوي في الاهمية مكافحة التلوث وعليه ينبغي ان تراعي التنمية ثلاثة مبادي بيئية هي:

1- الاستخدام الرشيد ، الامثل، العقلاني لموارد البيئة الناضبة والتوقف عن هدرها والعمل على تامين موارد بديلة.

2- ترشيد استهلاك الموارد المتجددة لكي لا تفنى مع مرور الزمن .

3- العمل على تهيئة البيئة لاستيعاب الملوثات التي تفرزها عمليات التنمية الاقتصادية.

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال العرض السابق لموضوع الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة وعبر الحقائق والمؤشرات وبعد معالجة إشكاليه الحكم الراشد ومدى الاستفادة منه في دفع عملية التنمية المستدامة في الدول النامية وعلى وجه الخصوص الدول العربية التي تتمتع بمقومات متعددة كفيلة بانطلاقه جادة لزيادة النمو وحل الكثير من المعوقات ذات الأبعاد المختلفة التي أثرت على مصداقية الدول من جانب سير الجماعات المحلية تعتبر قنوات

لممارسة الديمقراطية والشفافية لتحقيق الرفاهية وزيادة استغلال الموارد المتاحة استغلالا رشيدا . عقلانيا امثلا و الحكم الراشد يتعلق بالعديد من هذه السياسات العمومية والخاصة وعليه لابد من الاستفادة من مباديء الحكم الراشد لحل المشكلات الناتجة عن العولمة إذن لابد من الانفتاح على العالم الخارجي وإقامة علاقات تعاون دولي .

وبناءا على ما سبق ذكره يمكن تقديم الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

أولا: الاستنتاجات:

1- إن التنمية المستدامة ليست وصفه سياسية جاهزة . حيث لايمكن إن تتحقق بين ليلة وضحاها فيجب تحديد فكره انتقالية يتفاوت طولها من بلد إلى أخر لتثبيت عدد من النشاطات لبلوغ التنمية المستدامة.

2- إن مصطلح الحكم الراشد يعكس العديد من المفاهيم ويستخدم في العديد من التخصصات العلمية وعلى وجه الخصوص في التنمية المستدامة فلابد من تبني أسس الحكم الراشد .

3- إن الحكم الراشد ضروري ولكنه ذو بعد تدريجي لكي لا تثار الحساسية الخاصة على مستوى الجماعات المحلية فهو يسعى إلى تحقيق تغير جذري في أسلوب الإدارة فهو الكلمة المحورية للتنمية.

4- إن الديمقراطية هي أكثر من مجرد هدف نبيل وانه مبداء حيوي من مبادىء التنمية المستدامة وعنصر أساسي للحكم الراشد فالناس الأحرار سياسيا تمكنهم في اتخاذ القرار وهي أكثر استجابة للناس وأكثر مساءلة عن حالتهم من خلال تبني إصلاحات سياسية وقانونية وإدارية يمكن اختزالها في إقامة نظام لحسن التدبير بالاظافة إلى تطوير الإدارة الديمقراطية وحماية البيئة وتحسين مجال عيش المواطنين كي تأخذ زمام الأمور ويعد إتباع الحكم الراشد عنصرا أساسيا والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية .

5- وأخيرا فالتنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الأساسية .

ثانيا : التوصيات :

بناءا على ما جاء بالاستنتاجات الخاصة بالجانب التحليلي لدور الحكم الراشد في حماية وصيانة البيئة. جاءت التوصيات على النحو الآتي :

1- العمل على الاستغلال الامثل والرشيد للموارد المتاحة لتنشيط عمل القطاعات الاقتصادية وخاصة التنويع الاقتصادي والمتمثل بالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي . وجعل هذه القطاعات احد الخيارات البديلة عن النفط كمصدر وحيد للدخل .

2- تستدعي الاستدامة التركيز الحاسم على حماية مصادر الطاقة والاستخدام الامثل الرشيد لها والتي تولد قدرا اقل من التلوث والتأكيد على فكرة استدامة الاستهلاك وجعلها من الأفكار الملائمة للبيئة وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية ومنها الدول العربية لما تشكله هذه الدول من مساحات

واسعة وكثافة سكانية وما تحتويه من موارد طبيعية هائلة معضمها غير مستغل . الأمر الذي يقودنا إلى إمكانية إحداث تنمية مستدامة .

3- إن تحقيق جميع هذه المهمات يتطلب إعادة توجيه التكنولوجيات وهي مفتاح العلاقة بين الإنسان والطبيعة أي من الضروري تعزيز القدرة على الإبداع التكنولوجي إلى حد كبير في البلدان النامية وعلى وجه الخصوص الدول العربية بحيث تستطيع هذه البلدان الاستجابة بصورة أكثر فعالية لتحديات التنمية المستدامة وكذلك ينبغي تغير اتجاه التنمية التكنولوجية لتولي اهتماما اكبر للعوامل البيئية .

4- العمل على تبني أسس ومباديء الحكم الراشد في إطارها العالمي وتطبعها با لاسس المحلية النابعة من أصالة وتقاليد وعرف الشعب العربي .

5- ضرورة خلق دور جديد وواضح المعالم لصناعة القرارات من خلال إشراك الناس بها . ويجب إن لا تصاغ في غيابهم دون إن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم التي تراعي مصالحهم الحيوية وتقوية الهيئات المهنية والمدنية لكي يكون للجميع صوت في مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . أي التقيد الايجابي بروح الحوار خدمة لاستغلال امثل للموارد .

المصادر

المصادر العربية :

1- د. أمال شلا ش. دور السياسات الاقتصادية في تفاقم الفقر والغنى (وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاقتصادية) ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
2- عاطف عبد الله قبرصي ، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة ، التحدي الغربي (الأمم المتحدة) ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، 2000 .
3- د. علي عبد محمد سعيد الراوي ، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 .
4- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات .
5-اياد بشير عبد القادر ، التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ، 2003.
6- عبد السلام أديب ، إبعاد التنمية المستدامة ، ورقة عمل مقدمة إلى الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين ، المغرب ، 2002 .
7- د. مصطفى علي الجابري ، المؤشرات البيئة ضمن مناهج التخطيط الحضري والإقليمي ، مجلة العلوم الجغرافية العراقية ، 2001 .
8 - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) ، ترجمة محمد كامل عارف ، سلسلة عالم المعرفة 142، الكويت ، 1989 .
9- د. محمد عبد الكريم عبد ربه ، مقدمة في اقتصاديات البيئة ، معهد الدراسات العليا والبحوث ، جامعة الإسكندرية، 2003 .
10- عبد الوهاب المصري ، " في سبيل تنمية بديلة وقضايا أخرى " ، منشورات وزارة الثقافة ، سوريا ، دمشق ، 2002 .
11- ف. دوجلاس مرسثيت ، مباديء التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 2000 .
12- ديفيد والاس ، التنمية الصناعية المستديمة ، دراسات عالمية مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد16 ، أبو ظبي ، 1996 .
13- مصطفى كامل السيد ، الفساد والتنمية والشروط السياسية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 1999 .
14- زايري بلقاسم : الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الأول مارس، جامعة ورقله ، 2005 .
15- د.عبد الله عارف دحلان : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، عالم العمل ، بيروت ، 2002 .

16- د.حسين القاضي : الإصلاح الاقتصادي في سوريا إلى أين؟ ، دار الرضا ، دمشق ، 2002.
17- د.الأخضر أبو علاء عزي : (حقيقة الاقتصاد الوطني) ، الملتقى الدولي حول التنمية المحلية والحكم الراشد ، جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر ، السنة الثالثة، العدد24، الجزائر ، 2005 .
18- د.الأخضر أبو علاء عزي : السياسات الاقتصادية واقع وأفاق ، المؤتمر الدولي العلمي المقدم من طرف مخبر البحث في تحليل وتقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر ،تلمسان، الجزائر ، 2004 .
19- همام عبد المعبود : الحكم الراشد مسؤولية السلطة والمجتمع ،الجزائر ، 2004 .

المصادر الأجنبية

1-Barbier E.B and markan day a A-1990 the Conditions for achieving environmentally sastainable devei opment – Eurpean Econmic Review ,comp press.
2- P- streeten (Human Deve lopment) The American Economic Review May 1994.
3- UNCTAD , Tcade- and Development Report – new york 1995 .
4- I- m-F- internat financial statistic new york 1997
5- ESCWA, Science and technology policies in the twent-first century new york 1999.